

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

المستدعي : مساعد النائب العام /إربد .

بتاريخ ٢٠١٤/٥/٨ تقدم المستدعي بهذا الطلب لتعيين المرجع المختص للتحقيق في هذه الدعوى وفقاً لأحكام المادتين ٣٢٢ و ٣٢٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

واشتمل الطلب على ما يلي :

- ١- بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٧ سجلت القضية التحقيقية رقم ٢٠١٤/٩٦١ لدى مدعي عام إربد وبتاريخ ٢٠١٤/٤/٩ قرر المدعي العام عدم اختصاصه بنظرها وإحالتها إلى مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى حسب الاختصاص .
- ٢- بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٣ وردت القضية إلى مدعي عام الجنايات الكبرى وسجلت بالرقم ٢٠١٤/٤٢٦ وبتاريخ ٢٠١٤/٤/١٧ قرر عدم اختصاصه وإحالة الأوراق إلى مدعي عام إربد .
- ٣- بتاريخ ٢٠١٤/٥/٥ أعيدت القضية إلى مدعي عام إربد وسجلت بالرقم ٢٠١٤/١٦٢٣ وبتاريخ ٢٠١٤/٥/٧ قرر مدعي عام إربد عدم اختصاصه لنظر هذه القضية ورفع الأوراق إلى النائب العام في إربد لإجراء المقتضى القانوني .
- ٤- وبتاريخ ٢٠١٤/٥/٨ وردت الأوراق إلى ديوان النيابة العامة / إربد .
- ٥- محكمكم هي المختصة بنظر هذا الطلب عملاً بأحكام المادة ٣٢٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية كون الخلاف على الاختصاص قد وقع بين مدعين

عامين مختلفين وغير تابعين لمحكمة استئناف واحدة وقد أوقف الاختلاف على الاختصاص سير العدالة وإنني أرى أن مدعي عام إربد هو المختص بنظر هذه الدعوى .

وبتاريخ ٢٠١٤/٥/١٩ وبكتابه رقم ٧٥٨/٢٠١٤/٦/٢ طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية تعيين مدعي عام إربد المرجع المختص لرؤية هذه الدعوى .

الـقـرـار

بالتدقيق والمداولة نجد إن مديرية شرطة محافظة إربد - مركز أمن المدينة قد أحالت كل

من:

١-

٢-

٣-

٤-

٥-

إلى مدعي عام إربد سجلت تحت الرقم ٢٠١٤/٩٦١ وبأشر بالتحقيق بالدعوى واستمع إلى المشتكين وأسند للمشتكى عليهم الجرائم وسألهم عن تلك الجرائم .

وبتاريخ ٢٠١٤/٣/١٧ قرر مدعي عام إربد عدم اختصاصه وإحالة الأوراق إلى مدعي عام الجنايات الكبرى حسب الاختصاص .

لدى ورود القضية إلى مدعي عام الجنايات الكبرى سجلت تحت الرقم ٢٠١٤/٤٢٦ بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٣ .

وبتاريخ ٢٠١٤/٤/١٧ قرر مدعي عام الجنايات الكبرى عدم اختصاصه وإحالة الأوراق إلى مدعي عام إربد حسب الاختصاص .

وبتاريخ ٢٠١٤/٥/٥ أعيدت القضية إلى مدعي عام إربد سجلت تحت الرقم ٢٠١٤/١٦٢٣ .

وبتاريخ ٢٠١٤/٥/٧ قرر مدعي عام إربد عدم اختصاصه وإحالة الأوراق إلى النائب العام في إربد لإجراء المقتضى القانوني .

وفي ذلك نجد إن مدعي عام إربد هو المكلف بالتحقيق في الجرائم الواقعة ضمن دائرة محكمة بداية إربد وبأن صلاحيات مدعي عام الجنايات الكبرى هي صلاحيات استثنائية بموجب قانون محكمة الجنايات الكبرى وفي جرائم محددة نص عليها قانون تلك المحكمة.

ولما كان ذلك فقد كان على مدعي عام إربد أن يقوم باستكمال إجراءات التحقيق وحصول المشتكى عليه على تقرير طبي قطعي للوقوف على طبيعة الإصابة ومدى خطورتها.

وعليه يكون قراره سابقاً لأوانه بإحالة الأوراق إلى مدعي عام الجنايات الكبرى في هذه المرحلة .

لذلك نقرر وعملاً بأحكام المادة ٣٢٣ من الأصول الجزائية تعيين مدعي عام إربد مرجعاً مختصاً للتحقيق في هذه الدعوى في هذه المرحلة على ضوء ما أسلفناه واعتبار الإجراءات التي قام بها مدعي عام الجنايات الكبرى غير المختص صحيحة وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ١٩ شعبان سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٦/١٧ م.

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / ف.ع